مذكرة رئيس الصندوق بشأن
برنامج الدعم الزراعي
لجمهورية موزمبيق
(القرض 690-MZ)
الترتيبات الانتemachineة للنهج القطاعي
الشامل للزراعة

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة
مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة مُعروَضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأساليبهم المتعلقة بالجوانب التنفيذية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Alessandro Marini
القائم بأعمال مدير البرنامج القطري
هاتف: 1511-2159-5459-06-39-34
بريد إلكتروني: a.marini@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظف المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 1511-2374-5459-06-39-34
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org
توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على الترتيبات الالتماسية للمرحلة الثانية من برنامج الدعم الزراعي، والذي سينفذ ضمن الإطار العام للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية لحكومة موزاميبيق، على النحو الموضح في القسم ثانياً من هذه الوثيقة.
مذكرة رئيس الصندوق بشأن برنامج الدعم الزراعي لجمهورية موزامبيق (القرض MZ-690)

أولا - معلومات أساسية

وفق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين المعقودة في نيسان/أبريل 2006 على الاقتراح رقم 690-MZ، تم تمويل برنامج الدعم الزراعي. وسوف ينفذ البرنامج بموجب البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، وهو نهج زراعي قطاعي شامل يخضع لإشراف وزارة الزراعة، وقد انتهت مرحلته الأولى في عام 2005، وأعقبته مرحلة ثانية تنفذ حاليا (المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، 2006-2010). وسوف يتم تمويل قرض الصندوق عن طريق الآلية المشتركة لتفعيل الأموال، وهو ترتيب للموحود تستخدمه معظم الجهات المانحة التي تدعم القطاع الزراعي في موزامبيق.

وتذكر "سياسة الصندوق بشأن النهج القطاعي الشامل للزراعة والتنمية الزراعية" أنه النهج الزراعي الشامل ينص على أن يعتمد من تكاليف المعاملات عن طريق تضييق الرياح إلى الطرقات المنفصلة التي تفرزها الجهات المولدة، والمساهمة في تعزيز التوريد الحكومي والقدرة على الإدارة المالية على حد سواء، ولكن قبل الدخول في مثل هذه الظروف، لا بد للصندوق من أن يقتضي وجود العناصر الرئيسية للظروف الانتقالية من أجل إدارة النهج القطاعي الشامل، وخاصة من أجل: (أ) التخطيط والميزانية؛ (ب) صرف الأموال؛ (ج) المحاسبة ومراجعة الحسابات؛ (د) التوريد.

وتذكر الظروف الانتقالية للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية في مذكرة تفاهم تمت الموافقة عليها مؤخرا بين الحكومة والشركاء المساهمين في الآلية المشتركة لتفعيل الأموال (بما في ذلك الصندوق) والمقرر أن توقع قبل نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وتستند هذه الظروف بدرجة كبيرة إلى الظروف الخاصة بالمرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، وأخذت عليها تحسينات من خلال التدوين المستمر أثناء تنفيذ المرحلة الأولى. وجد لاحقا أن الصندوق والبنك الدولي كانا من بين الجهات المانحة المساهمة في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، خلال الآلية المشتركة لتفعيل الأموال، وبذلك أفرت الظروف الانتقالية القائمة.

ونظرًا لأن مذكرة التفاهم كانت لا تزال في مرحلة الصياغة عند الموافقة على الاقتراح، جاء في تقرير رئيس الصندوق وتصويته أنه وفقا لسياسة الصندوق، سوف تعرض وثيقة تبين هذه الظروف الانتقالية على المجلس التنفيذي للمواطنة عليها بعد الصياغة النهائية لذكرى التفاهم.

ثانيا - وصف الظروف الانتقالية للنهج القطاعي الشامل

التخطيط والميزانية

تستند العملية الداخلية للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الخاصة بالتخطيط والميزانية إلى عملية صارمة تنتم بقدر متزايد من الارتبكية التي تلت في وزارة الزراعة في إطار المرحلة الأولى.
من البرنامج، ويجري إعداد خطط العمل والميزانية السنوية من خلال عملية تصادفية تبدأ من مستوى الموقعة إلى المستوى المركزي استنادًا إلى خطة استراتيجية، تمت الموافقة عليها فيما بين مختلف المستويات والمطامع، وتحدد الأولويات لأنشطة الوزارة في العام التالي. ومثلًا، تم اعتماد الخطة الاستراتيجية تبدأ مداريات الزراعة بالأقسام الإدارية عملية مشاريع على المستوى المركزي مع المجتمعات المحلية، والمنظمات الأخرى، وأصحاب المصلحة الذين على الملكية، وشركاء، ووضع خطة إرشادية للأنشطة تقوم مداريات الزراعة في المقاطعات تجميعها في خطة عمل وميزانية سنوية للمقاولات، بمشاركة جميع مداريات الزراعة بالأقسام الإدارية وإدارة المراكز. وبعد تلك خطة العمل والميزانية السنوية للمقاطعات إلى المستوى المركزي لإدراجها في خطة عمل للمكاسب المختلفة على المستوى المركزي وعرضها على الهيئة الاستشارية بوزارة الزراعة للموافقة عليها بصورة نهائية.

وتشكل خطة العمل والميزانية السنوية المعتادة الأساس للالتزامات المالية من جانب مختلف مصادر التمويل للمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، بما في ذلك الاسترشاد الخارجي (الشراكات)، المساهمون عن طريق الآلية المشتركة لتفريغ الأموال وميزانية العامة للدولة، وكذلك من أجل التنفيذ القياسي، ويجري أيضًا وضع خطط عمل وميزانية سنوية وكذلك خطة ربع سنوية للتنقيط القبلي لناشئة توجه التنفيذ القبلي للأنشطة، وتوقع إجراء مشاريع بين وزارة الزراعة والشركاء المعقودين، وإعداد خطة العمل والميزانية السنوية والموافقة عليها، بدءًا بالاجتماع التنموي (1) للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية المقر عقده في مارس/أبريل من كل سنة والذي سوف ينطلق في مايو/يونيو، حيث ستعرض وزارة الزراعة مشروع خطة العمل والميزانية السنوية على الشركاء المعنيين لمناقشة قبولهم الى وزارة التخطيط والتنمية، لتلتقي في أغسطس/أب - سبتمبر/أيلول بعرض الصيغة النهائية لخطة العمل والميزانية السنوية على الشركاء أثناء العملية التحضيرية للاستعراض الزراعي لمنتصف العام (2). وسوف يجري حوار مستمر وتبادل المعلومات بين وزارة الزراعة والشركاء أثناء هذه العملية خلال الاجتماعات الشهرية لمجموعة عمل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (3).

صرف الأموال

سوف يتم عمليات الصرف مقدما من جانب الصندوق على أساس ربع سنوي لتمبل المشروفات المستحقة المقررة بنموذج الصدوق بالائتمان في ربع السنة التالية لخطة العمل والميزانية السنوية المعتادة ومن يتصل بها من متطلبات التنفيذ المتفق عليه. وسوف يترقى ما يترافق مع التدريبات والموارد المتاحة.

* * *

(1) اجتماع يضم ممثلين قوة من أصحاب المصلحة، من بينهم ملوك من المقاطعات والأقسام الإدارية وكذلك ممثلين لقطاعات الخاص والمجتمع المدني، لمناقشة إعداد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية في العام السابق وتحديد جوانب جدد للعمل في العام التالي.

(2) توضع خطة الاستعراض المشترك لزراعة/عمليات استعراض مستلزمات القطاع الزراعي في الاستعراض المشترك لدعم الزراعة المباشرة/استعراض منتصف العام.

(3) هو المجمع الرئيسي للحوار بين الحكومة والشركاء بشأن المزايا التشغيلية للمملكة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، بما في ذلك مناقشات بشأن خطة العمل والميزانية السنوية وتنفيذها، وكيفية مراجعة الحسابات والإدارة المالية/إعداد التقارير المالية.
الصرف من الصندوق، وكذلك من جميع الأطراف الموقعة الأخرى على مذكرة التفاهم في خطة
الصرف، يتم الاتفاق عليها في المنتدى الرئيسي لحوار السياسات(4) قبل بدء السنة المالية.

وسوف تتم عمليات الصرف بناء على طلب خاص للسحب تحدد وزارة الزراعة وتقدم إلى الصندوق
من خلال وزارة المالية، ويلحق به تقرير ربع سنوي عن الإدارة المالية بالنسبة لربع السنة السابق
مبشرة لربع السنة الذي يقدم فيه الطلب. وبالنسبة لطلبات السحب المتعلقة بربع السنة الثالث من العام
الذي للتفويض والأعوام اللاحقة، سوف تقوم أيضًا بتقارير سنوية تسمح للصندوق بتسجيل نصيبه في
التوزيع وإجراء التعديلات الملائمة قبل إجراء عملية تجدية أخرى للموارد.

ومن نظرة لأن تقارير الإدارة المالية والتقارير السنوية سوف تعمل كمحفزات لعمليات الصرف ربع السنوية
من جانب الصندوق، فإن وزارة الزراعة تحمل المسؤولية عن ضمان تدفق الأموال في الوقت المناسب
أثناء فترة التنفيذ بتسليمه خلال شهرين وخمسة أشهر على التوالي بعد انتهاء الفترة المالية ذات الصلة.
وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تعليق عمليات الصرف من جانب الصندوق.

وسوف تتحول الأموال من الصندوق إلى حساب العملات الأجنبية الخاص بالبرنامج الوطني للتنمية
الزراعية، لتوزيع من ثم في حساب البرنامج بالعملة المحلية التي تحتفظ به وزارة المالية في مصرف
المحاسبة وروابط الحسابات

11- تشكيك تقارير الإدارة المالية ربع السنوية التي تتعدها مديرية الإدارة المالية بوزارة الزراعة، الأساس
 لنظام إعداد التقارير المالية للمحلة الثاني من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية. وتشمل هذه التقارير
المصرفات المخططة والمحلية للفترة وكذلك للعام بصورة تراكمية، مع تحديثها حسب مصادر الأموال,
أي مساهمات الأطراف الموقعة من خلال الآلية المشتركة لتفقي الأموال (الاستخدام الخارجي)
والمساهمات من الميزانية العامة للدولة. وتشمل المصرفات وتحت حسب: (أ) المكون والمكون
الفرعي والقطاع الفرعي البرنامج؛ (ب) وفنة الإتفاق، وفقاً لتصنيف الميزانية الرئيسية للحكومة؛
(ج) والميزانية المركزي ومستوى المقاطعة والقسم الإداري. وسوف يتم تقسيم تقارير الإدارة المالية مع
الشركاء في مجموعة عملي البرنامج الوطني للتنمية الزراعية خلال شهرين بعد نهاية كل ربع سنة.

12- وتتأتي المعلومات الوازدة في تقارير الإدارة المالية من خلال مجموعة برامج Arco-Iris، التي
أعدت خصيصًا لوزارة الزراعة وأدمجت في الإدارة المالية. وتقوم مديريات المقاطعات بجمع كشف
المصرفات الخاصة بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية كل شهرين إدراجها في برامج Arco-Iris
على مستوى المقاطعة ثم تتحول إلى مديرية الإدارة المالية بوزارة الزراعة التي تقوم في الوقت نفسه
بتجزئها مع كشف واردة من مختلف المديريات والمؤسسات على المستوى الوطني.

(4) هي الملتقى الرئيسي للحوار بشأن السياسات والتوجه الاستراتيجي لمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، برئاسة وزير الزراعة

أو نائب أو السكرتير العام للزراعة بجمع بصورة ربع سنوية. وسوف تعمل مجموعة عملي البرنامج الوطني للتنمية الزراعية بصورة مباشرة
حتى وlaufa.
وهناك لجنة لإدارة الماليّة، تتّألف من كبار موظفي وزارة التخطيط والتنمية ووزارة المالية ووزارة الزراعة، وتحتلّ المسؤولية العامة عن الإدارة الماليّة لميزانية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، بما في ذلك: (i) استعراض تقارير الإدارة الماليّة والمواقعة عليها قبل توزيعها على الشركاء؛ (ii) رصد تدقيق الميزانية والتجاوزات عن الحصة؛ (iii) تعيين مختصّين ماليين واستخدام الأموال؛ (iv) إعداد تقارير مالية مجمعة عن تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

وبالإضافة إلى المتطلبات القانونية لمراجعة الحسابات التي تنطوي على وزارة الزراعة كوزيرة حكومية، سوف تيعن وزارة الزراعة مراجعة مستقلّة للحسابات بطرق المباعيب المقربة دولياً، ويبرزوت وأوضاع بقية الأطراف الموقّعون، لإجراة مراجعة سنوية لحسابات وزارة الزراعة. سوف تشمل مراجعتين الحسابات أيضاً حسابات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية بالعملة الأجنبية والعملة المحلية. سوف تشارك الهيئة العامة للتنفيذ المالي في صياغة اختصاصات خدمات مراجعة الحسابات، وسوف يقدم تقرير مراجعة الحسابات إلى موعد غاية ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية. لن يسمح لأي مراجع حسابات مستقل بمراجعة الحسابات السنوية لأكثر من عامين متتاليين.

و سوف تشكل جميع استنتاجات وتوصيات مراجعة الحسابات الخارجي المستقل وقائمة الهيئة العامة للتنفيذ الماليّة الأساسي للتدبير الضروري. سوف تكون لجنة الإدارة الماليّة مسؤولة عن تقييم التقارير الواردة من مراجع الحسابات الداخلي والخارجي ومتاحات الاستثمارات الخاصة بمراجعة الحسابات، وخطابات الإدارة، وتوصياتات. سوف تتولى لجنة الإدارة الماليّة إبلاغ الشركاء الموقّعون بالتقييمات وقرارات المتابعة عن طريق توزيع المحاضر الخاصة بإجهاضاتها.

خلال السنوات الخمس المقررة لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، سوف تجرى أيضاً مراجعة واحدة على الأقل للاطلاع أو لقيمة مقابل الإتفاق على مجموعة فرعية من المصارف الكليّة، وسوف يتم الاتفاق بين الأطراف والهيئة العامة للتنفيذ الماليّ على نطاق هذه المراجعة.

التوريد

سوف تستخدم الأموال المحولة عن طريق الآلة المشتركة لتنفيذ الأمول وفقاً لقواعد تنفيذ الميزانية الوطنية. ولهذا وافق الشركاء في البرنامج الوطني للتنمية الزراعية على الاستماع إلى دول التوريد المدفوعة في المرحلة الأولى من البرنامج بقواعد التوريد المعتمدة، كما وضعها الحكومة بعد الموافقة على "اللائحة الجديدة للتعاقد الاستثنائي، لأنشطة مدنية، وتمديد التسع والمدى والخدمات لقطاع العام" في مرسوم مجلس الوزراء رقم 40/2005 بتاريخ 13 ديسمبر 2005.

وتنفق إجراءات التوريد كما وردت في القواعد الحكومية الجيدة المذكورة أعلاً مع الممارسات المالية الدولية، وتنفق بشكل عام مع المبادئ التوجيهيّة للتوريد الخاصة بالصندوق، بصرف النظر عن الاستثناءات التالية:

- تستمر خطة التوريد التي أعدّت بالتوفيق مع خطة العمل والميزانية السنوية والتي تحدد السلع والخدمات المراد توريدها وكذلك طريقة التوريد لمدة 12 شهراً بدلًا من 18 شهراً.
• يعكس استعراض التوريد (السابق واللاحق) من مسؤولية هيئة الإشراف على التوريد التي أسندتها وزارة المالية(1) وليس من مسؤولية وكالة خارجية مثل الصندوق و/أ مؤسسات التعاون كما في برنامج وطني بملء الصندوق أو مثّل البنك الدولي في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

• يكون الهامش التشغيلي لأصحاب العطاءات الوطنيين 10 في المائة للأعمال المدنية بدلاً من 7.5 في المائة. وفضلاً عن هذا، يمكن أن يقتصر العطاء على أصحاب العطاءات الوطنيين بما لا يتجاوز مبلغ يعادل نحو 200 200 دولار أمريكي للأعمال المدنية و 100 100 دولار أمريكي للسلع والخدمات.

• لا يتم الإعلان عن فرص العطاءات المفتوحة أمام أصحاب العطاءات الدوليين في نشرة Development Gateway’s dg Market ولا في نشرة UN Development Business في الجريدة الرسمية للجمهورية، وكذلك في موقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

• تكون اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية المستخدمة في جميع الوثائق المتعلقة بالعطلات.

وتتم أيضاً مراجعت حسابات التوريد بمعايير جيدة مقبولة دولياً بواسطة شركات استشارية مستقلة، على أساس جداول و اختصاصات تت المواقف عليها بين الحكومة والشركاء في البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

• تم قبول الإجراءات المذكورة أعلاه من جانب جميع الجهات المانحة التي تقدم الدعم من خلال بعض الترتيبات الخاصة بالنهج القطاعي الشامل، وكذلك من جانب أولئك الذين يقدمون الدعم المباشر للميزانية، بما في ذلك البنك الدولي.(6)

**موافقة البنك الدولي على الترتيبات الاتساعية**

• يقدم البنك الدولي دعماً خاصاً للميزانية العامة لحكومة موزامبيق، وهذا يعني موافقة البنك الدولي فيما يتعلق بتلتقيبات المالية التي وضعت للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية وفقاً لسياسة الصندوق بشأن النهج القطاعي الشامل (الملحق الثالث، توضيح وموافقة المجلس التنفيذي).

---

(1) تتضمن مسؤوليات هذه الهيئة التسريع والإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالعقوبات العامة، وإدارة النظام المركزي الوطني للمعلومات، واتشأنة بناء الالتزام المؤسسات العامة بشأن القضايا المتعلقة بالعقوبات العامة.

(2) تتشمل الحالة، فضلاً عن ذلك، دخول مجموعة العمل المحلية بإصلاح نظام التوريد، و/أ استخدام لغة ثانية (الإنجليزية أو الجزائرية أو الأسبانية) للأعمال المذكورة في مراجعة التوريد بالنسبة للعطلات التنموية الدولية. (i) استخدام مليون اليوغا، بدلاً من جموداً صاحب العطاء، كمعايير للهامش التشغيلي عند توريد السلع.